الدفاع السورية: سقوط قتلى وجرحى إثر إستهداف بصاروخ موجّه من "قسد"

أعلنت وزارة الدفاع السورية، اليوم الأربعاء، أن قوات "قسد" أطلقت صاروخاً موجهاً استهدف إحدى نقاط انتشار الجيش العربي السوري قرب سد تشرين، ما أسفر عن مقتل جنديين وإصابة ثالث بجروح خطيرة

وأكدت إدارة الإعلام والاتصال في الوزارة، في بيان نقلته وكالة الأنباء السورية (سانا)، أن "قسد تجدد رفضها لجميع التفاهمات والاتفاقات السابقة، وتتجاهلها تماماً من خلال استهداف نقاط الجيش وقتل أفراده".

وكانت اشتباكات قد اندلعت بين قوات الحكومة السورية و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في بلدتي محكان والكشمة بريف دير الزور شرقي سوريا الأحد الماضي.

وأفادت وسائل إعلام سورية، صباح الأحد الماضي، بأن الاشتباكات استخدمت فيها الأسلحة الرشاشة والقذائف، واستمرت لساعات، وذلك بعدما حاولت قوة من "قسد" التسلل إلى عدة مناطق يسيطر عليها الجيش السوري، لكن الأخير أحبط ذلك.

وامتدت الاشتباكات لاحقا لتشمل بلدة ذيبان بالريف نفسه مع استقدام تعزيزات عسكرية لـ"قسد" نحو المنطقة، دون ورود معلومات مؤكدة عن وقوع خسائر بشرية.

ويشار إلى أن قائد "قسد"، مظلوم عبدي، قد أعلن في 18 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، التوصل إلى اتفاق مع الحكومة السورية من حيث المبدأ على آلية الاندماج، كمجموعة متماسكة في الجيش السوري.

وقال عبدي في تصريحات صحفية، إن قواته تضم عشرات الآلاف من الجنود، إضافة إلى الآلاف من قوى الأمن الداخلي (أسايش) و"بالتالي لا يمكن لهذه القوات الانضمام إلى الجيش السوري بشكل فردي، كغيرها من الفصائل الصغيرة، بل ستنضم كتشكيلات عسكرية كبيرة تشكّل وفقا لقواعد وزارة الدفاع".

ولفت إلى أن الجانبين شكّلا لجنة ستعمل مع وزير الدفاع (مرهف أبو قصرة) ومسؤولين عسكريين آخرين، لتحديد الآليات المناسبة لهذا الاندماج.

وعقد عبدي والشرع، مطلع الشهر الجاري، اجتماعا في دمشق، بحضور المبعوث الأمريكي إلى سوريا توم براك، وقائد القيادة المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط براد كوبر، في إطار مساعي واشنطن لدفع المحادثات قدما.

وتضم قوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن التي بنتها الإدارة الذاتية تباعا في مناطق نفوذها، شمال شرقي سوريا، قرابة 100 ألف عنصر.

ووقّع عبدي والرئيس السوري أحمد الشرع اتفاقاً، في 10 مارس/آذار الماضي، تضمّن بنوداً عدّة، على رأسها دمج المؤسسات المدنية والعسكرية، التابعة للإدارة الذاتية الكردية في المؤسسات الوطنية، بحلول نهاية العام. إلا أن تبايناً في وجهات النظر بين الطرفين حال دون إحراز تقدم في تطبيقه.